

وزارة المالية

إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية



فجوة الناتج المحلي الاجمالي في دولة الكويت

إعداد:

السيد/ عبدالعزيز عبدالمحسن المزيني - باحث مالي

مراجعة:

السيد/ هشام جحيل - مدير إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية

السيد/ د. خالد بسام الحمود - مستشار صندوق النقد الدولي (IMF) بالإدارة

قائمة المحتويات

- 1: المقدمة 3
- 2: الوسائل التي تستخدم لقياس الناتج المحتمل 4
3. علاقة واستجابة السياسات المالية والنقدية بفجوة الناتج 5
- 3.1: السياسة النقدية 5
- 3.2: السياسة المالية 7
- 4: فجوة الناتج في دولة الكويت والسياسات المتبعة 8

فجوة الناتج المحلي الإجمالي في دولة الكويت

1: المقدمة:

تعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها والتي تحاول التعرف على فجوة الناتج المحلي الإجمالي في دولة الكويت، حيث قام الباحث بالإجتهاد لقياس فجوة الناتج المحلي الإجمالي في دولة الكويت بناءً على أفضل الممارسات الدولية والمعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي، وذلك لما فيه مصلحة عامة في فهم الوضع الاقتصادي الحالي وبالتالي دعم عملية رسم السياسة المالية والاقتصادية في دولة الكويت، والجدير بالذكر بأن عملية قياس فجوة الناتج المحلي الإجمالي هي عملية معقدة وموضوع جدلي بين الكثير من الاقتصاديين.

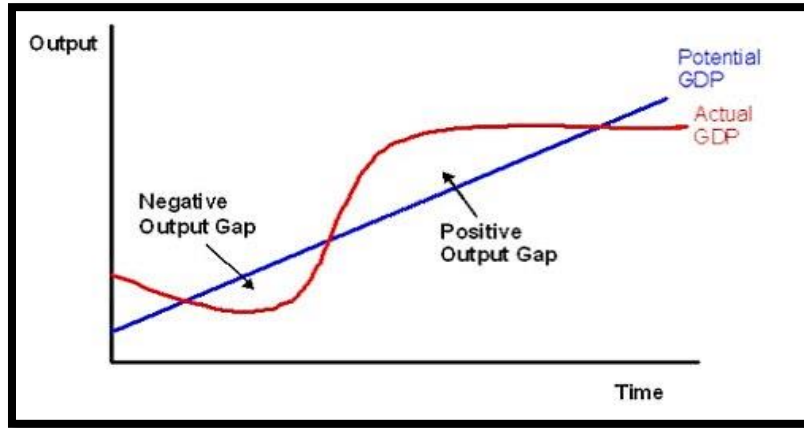
إذاً، ما هي فجوة الناتج المحلي الإجمالي؟ تعرف بأنها مقياس اقتصادي يقيس الفرق بين الإنتاج الفعلي (Actual Output) في الاقتصاد والإنتاج المحتمل (Potential Output)، حيث أن الإنتاج المحتمل هو أعلى مستوى إنتاج يمكن أن يصله ويستمر عليه الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.

تكون فجوة الناتج إيجابية عندما يكون الإنتاج الفعلي أعلى من الناتج المحتمل، ويحصل ذلك عندما يكون الطلب الكلي في الاقتصاد بمستوى عالي، بحيث تشغل المصانع والعمالة بمستوى أعلى من قدرتها المستدامة، وذلك لمواجهة الزيادة غير الطبيعية في الطلب الكلي، الأمر الذي ينتج عنه آثاراً تضخمية في الاقتصاد.

وبالعكس، تكون فجوة الناتج سلبية عندما يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل، ويحدث ذلك عندما يكون هناك فائض في الإنتاج بسبب ضعف الطلب الكلي

في الاقتصاد، الأمر الذي يؤثر سلباً على معدلات التضخم ويقل معدل التضخم عن معدل المسموح والمقبول به والذي قد يشكل تهديداً حقيقياً للاقتصاد بحيث قد يدخل الاقتصاد في حالة ركود، (يوضح الرسم البياني (أ) فجوة الناتج الإيجابية والسلبية).

الرسم البياني (أ) تعريف فجوة الناتج المحلي الاجمالي



2: الوسائل التي تستخدم لقياس الناتج المحتمل:

اجتهد كثير من العلماء الاقتصاديين لقياس الناتج المحتمل (Potential Output) وذلك كونه متغير نظري بحت، لكن عموماً يمكن قياسه عن طريق الثلاث وسائل التالية:

- (1) الانحدار الخطي (Linear Trend): هي وسيلة احصائية تعتمد على بيانات تاريخية حيث تفترض أن ينمو الناتج المحتمل بنفس النسبة في المستقبل.
- (2) (Hodrick-Prescott filter) هي وسيلة احصائية تهدف إلى تصفية التقلبات قصيرة الأجل حيث تظهر نتائج بيانات المدى الطويل بشكل أفضل.

(3) (Production function) هي معادلة رياضية التي تحسب الناتج عن طريق مدخلات الانتاج الاقتصادية، ومثال ذلك العمل ورأس المال.

3. علاقة واستجابة السياسات المالية والنقدية بفجوة الناتج:

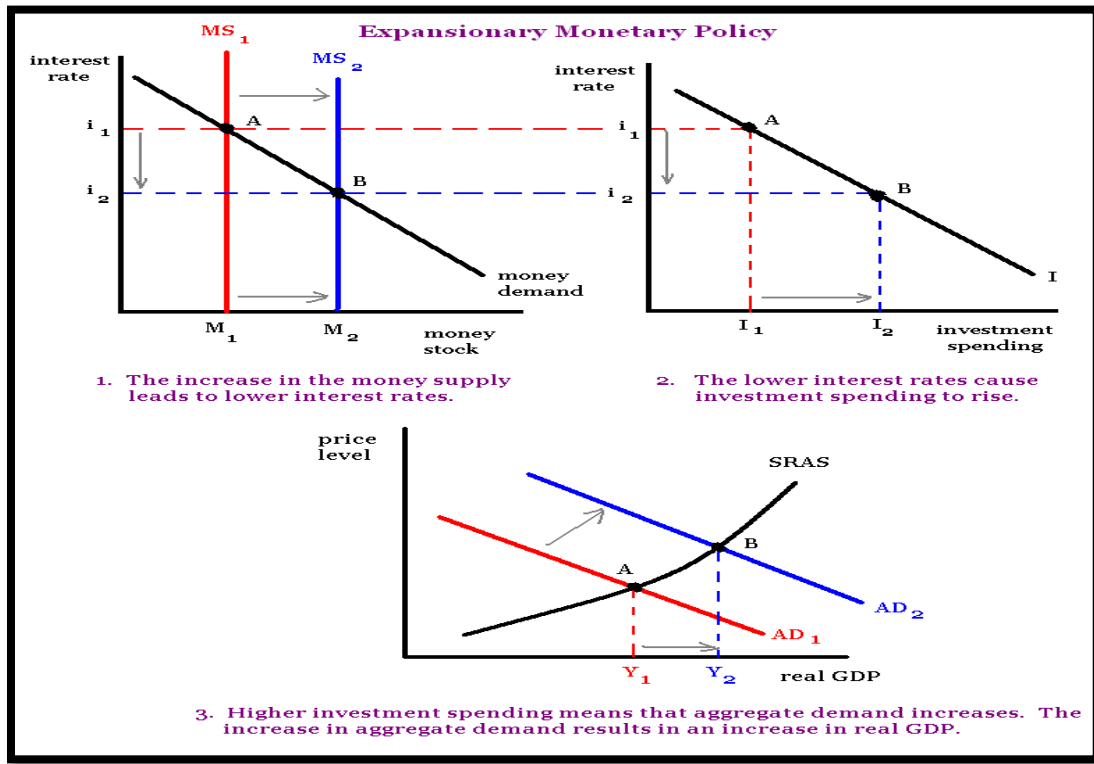
تعددت واختلفت النظريات الاقتصادية على كيفية إستجابة السياسات النقدية أو المالية لفجوة الناتج (سواءً الايجابية أو السلبية)، ولكن النظرية الاقتصادية الحديثة والأكثر شيوعاً تقترح ما يلي:

3.1: السياسة النقدية:

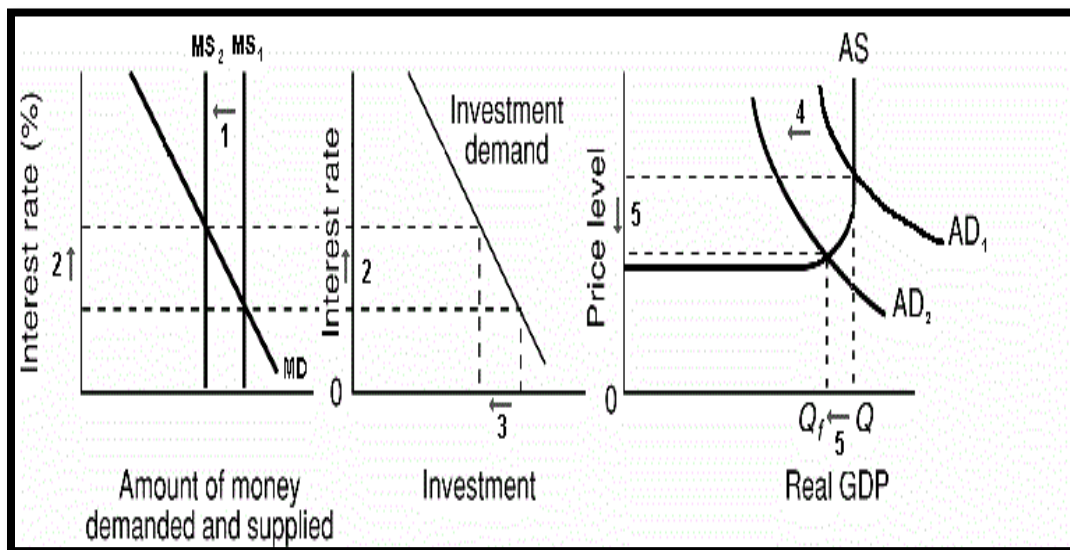
تتبنى الحكومات السياسة النقدية (التوسعية) حينما يكون الاقتصاد في مرحلة ركود (recession) وينخفض الناتج الفعلي ليصبح أقل من الناتج المحتمل أي تكون فجوة الناتج سالبة، بحيث يقوم البنك المركزي بإتباع سياسة نقدية تحفز النمو الاقتصادي ويكون ذلك عن طريق خفض أسعار الفائدة لتحفيز الإستثمار ومن ثم الطلب الكلي، وتجنب انخفاض معدل التضخم إلى أقل من المعدل المستهدف، كما يظهر في الرسم البياني (ب).

وبالعكس، وعندما يكون الاقتصاد في مرحلة ازدهار (boom)، يكون الناتج الفعلي أعلى من الناتج المحتمل وتكون فجوة الناتج إيجابية، بحيث يطلق مصطلح (overheating economy) على ذلك الاقتصاد أي اقتصاد درجة حرارته مرتفعة، بحيث تصبح هنالك ضغوطاً تضخمية بسبب إرتفاع الطلب الكلي، الأمر الذي يضطر البنك المركزي إلى تبني سياسة نقدية انكماشية بحيث يتم رفع أسعار الفائدة، كما يظهر في الرسم البياني (ج).

الرسم البياني (ب) السياسة النقدية التوسعية



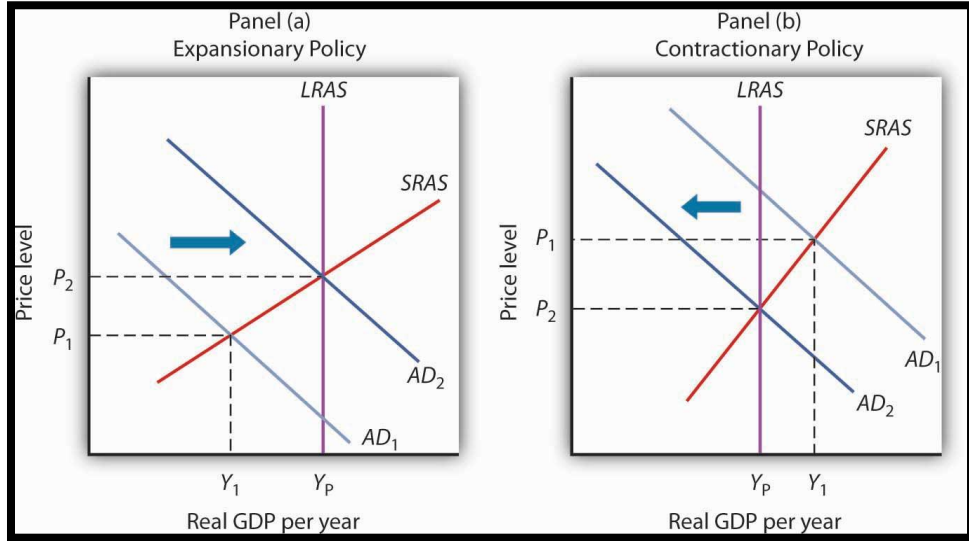
الرسم البياني (ج) السياسة النقدية الانكماشية



3.2: السياسة المالية:

وكما تعمل السياسة النقدية في ضبط فجوة الناتج المحلي - الإيجابية منها أو السلبية - فإن السياسة المالية تعمل بنفس الأسلوب للاستجابة إلى تقلبات فجوة الناتج، حيث تقوم الحكومات بتبني (سياسة مالية توسعية) عندما تكون هنالك فجوة ناتج محلي إجمالي سالبة وذلك لتحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد ليصل إلى مستوى الناتج المحلي المحتمل، حيث يتم ذلك بزيادة الانفاق الحكومي و/أو تقليل الضرائب، أما في حالة وجود فجوة الناتج المحلي موجوبة، فعادة ما تقوم الحكومات بتبني (سياسة مالية إنكماشية) وذلك لكبح جماح الطلب الكلي والارتفاع في الأسعار، حيث تقوم الحكومات بتخفيض الانفاق الحكومي و/أو زيادة الضرائب.

الرسم البياني (د) السياسة المالية التوسعية والانكماشية



4: فجوة الناتج في دولة الكويت والسياسات المتبعة:

بناءً على ما تقدم من شرح لفجوة الناتج المحلي الإجمالي، سيقوم هذا التقرير بتطبيق مفهوم فجوة الناتج المحلي الإجمالي على الاقتصاد الكويتي، والذي يعتبر أول دراسة من نوعها بحسب دراية الباحث.

يظهر الجدول رقم (أ) الناتج الفعلي الحقيقي للكويت خلال الفترة 2000 - 2013 وتقديرات الناتج المحتمل بأسلوبي (HP Filter) و (Linear Trend)، كما يظهر الجدول معدلات التضخم السنوية لهذه الفترة، ويمكن التوصل لبعض القراءات والاستنتاجات التالية بناءً على هذه الأرقام:

(أ) تقترح البيانات بأن الاقتصاد الكويتي عانى بفجوة ناتج سلبية خلال الفترة 2001 - 2003 وأنه يعاني من فجوة ناتج سلبية تمتد خلال الفترة 2009 حتى 2013 وعلى الأغلب أنها ممتدة لغاية الآن.

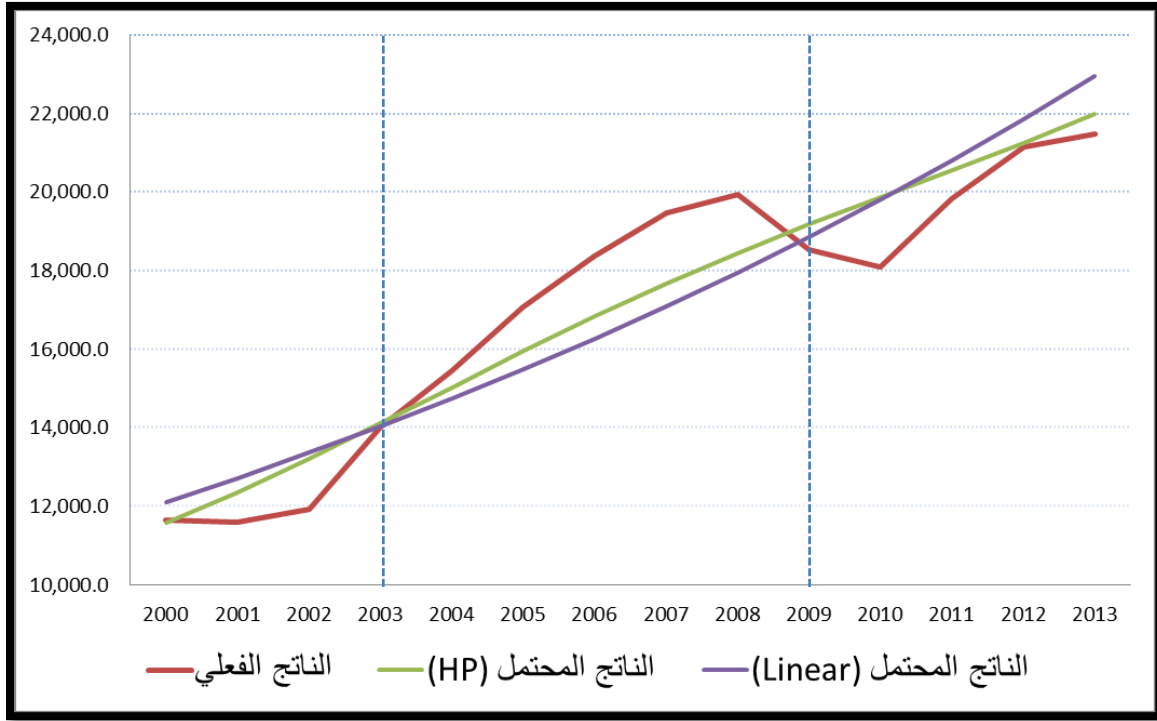
(ب) كما وتقترح البيانات التحليلية أن الاقتصاد الكويتي اتسم بفجوة ناتج موجبة خلال الفترة 2004 - 2008.

الجدول (أ) فجوة الناتج المحلي الاجمالي في دولة الكويت

فجوة الناتج المحلي الاجمالي في الكويت						
السنة	الناتج الفعلي الحقيقي	الناتج المحتمل (HP filter)	فجوة الناتج (HP)	الناتج المحتمل (Trend)	فجوة الناتج (Linear)	معدل التضخم
2000	11,648.9	11,580.8	0.6%	12,118.0	-3.9%	-
2001	11,595.0	12,370.7	-6.3%	12,728.4	-8.9%	1.1%
2002	11,944.5	13,215.1	-9.6%	13,369.6	-10.7%	1.1%
2003	14,014.0	14,109.8	-0.7%	14,043.1	-0.2%	1.0%
2004	15,449.1	15,032.9	2.8%	14,750.6	4.7%	1.3%
2005	17,088.1	15,955.7	7.1%	15,493.6	10.3%	4.1%
2006	18,372.2	16,847.5	9.1%	16,274.1	12.9%	3.0%
2007	19,473.0	17,684.4	10.1%	17,093.9	13.9%	5.5%
2008	19,955.9	18,456.6	8.1%	17,955.1	11.1%	6.3%
2009	18,543.8	19,173.5	-3.3%	18,859.6	-1.7%	4.6%
2010	18,104.2	19,864.2	-8.9%	19,809.6	-8.6%	4.5%
2011	19,831.0	20,556.0	-3.5%	20,807.5	-4.7%	4.9%
2012	21,162.5	21,260.9	-0.5%	21,855.7	-3.2%	3.2%
2013	21,475.5	21,984.9	-2.3%	22,956.7	-6.5%	2.7%

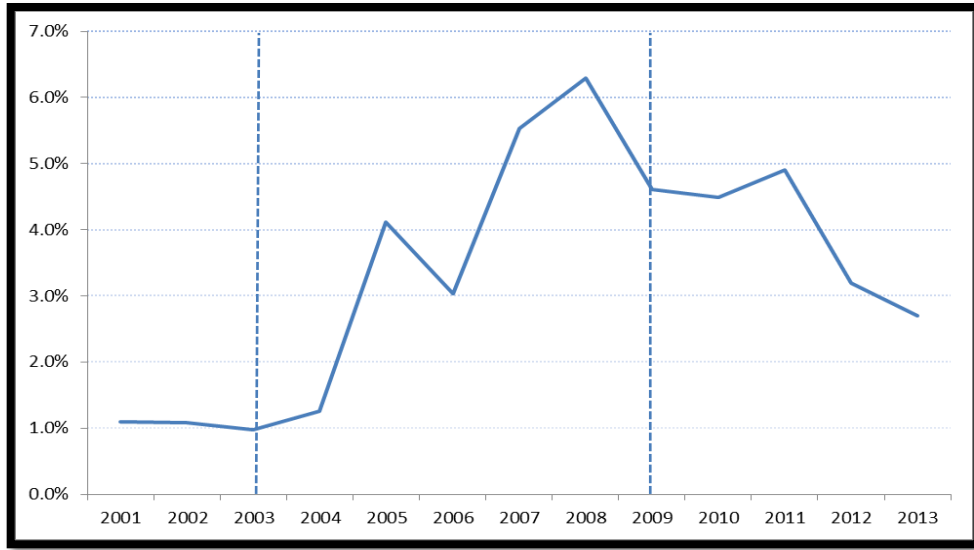
كما يمكن توضيح البيانات في الجدول رقم (أ) بالرسم البياني التالي (الرسم البياني هـ):

الرسم البياني (هـ) فجوة الناتج المحلي الاجمالي في دولة الكويت



وعند مقارنة فجوة الناتج مع معدلات التضخم (الرسم البياني و) فإننا نجد انسجاماً تاماً ما بين فجوة الناتج ومستوى الأسعار السائدة، من جهة، وما تمليه النظرية الاقتصادية من جهة أخرى، بحيث تنخفض الأسعار خلال مرحلة فجوة الناتج السالبة وترتفع الأسعار خلال الفجوة الموجبة.

الرسم البياني (و) معدلات التضخم في دولة الكويت

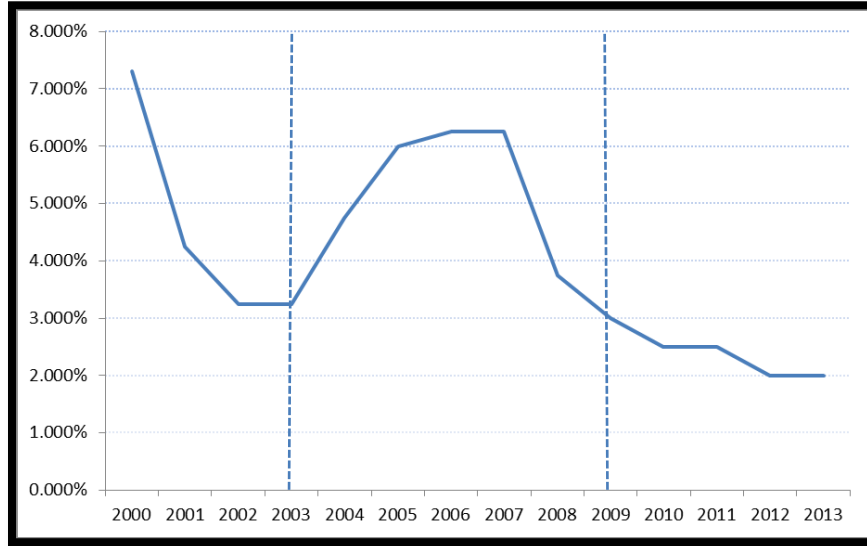


بعد أن تعرفنا على فجوة الناتج المحلي الاجمالي في دولة الكويت خلال الفترة من 2000 - 2013، فمن المثير للاهتمام والمفيد أن نحلل وندرس إذا كان استجابة السياسة النقدية والسياسة المالية منسجماً مع المبادئ الاقتصادية (أي هل السياسات النقدية والمالية مغايرة أم متفقة مع الدورة الاقتصادية وفجوة الناتج؟)، فإننا نجد ما يلي:

السياسة النقدية: الفترة بين (2000-2003) والفترة بين (2009-2013) أي
خلال فترة فجوة الناتج المحلي الاجمالي السالبة، نجد أن البنك المركزي قام باتتباع سياسة نقدية توسعية حيث خفض بنك الكويت المركزي سعر الخصم بنسبة 4% خلال الفترة الأولى وبنسبة 1% خلال الفترة الثانية، وفي الفترة بين (2003 - 2008) وهي الفترة التي كانت فجوة الناتج المحلي الاجمالي موجبة فإننا نجد بأن السياسة النقدية كانت انكماشية حيث رفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم من

3.25% في عام 2003 إلى 6.25% في عام 2007، أي بثلاث نقاط مئوية 3%، إلى أن اضطر تخفيض الفائدة خلال 2008 و 2009 لمواجهة تداعيات الأزمة المالية الاستثنائية.

الرسم البياني (ز) سعر الخصم للبنك الكويت المركزي



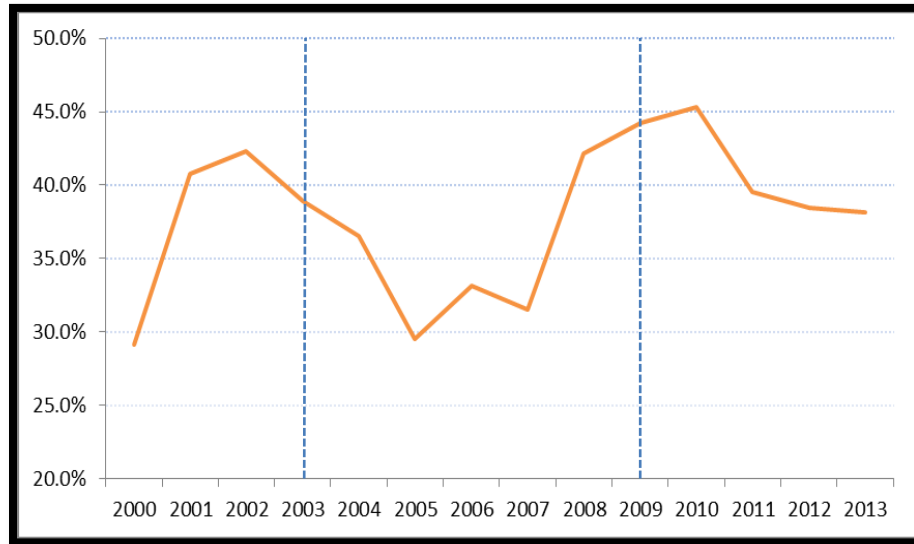
عموماً، نجد بأن البنك الكويت المركزي استجاب لفجوة الناتج المحلي الاجمالي بانتهاج سياسة نقدية حصيفة ومعاكسة للدورة الاقتصادية، ولكن يبقى السؤال هل يكفي أن يخفض البنك المركزي الكويتي سعر الخصم الحالي (بعد 2013) إلى 2% لينقذ الاقتصاد الكويتي ويخرجه من الفجوة السالبة التي يعاني منها أم يحتاج إلى خفضه إلى دون ذلك؟

السياسة المالية: عند متابعة نسبة الانفاق الحكومي للناتج المحلي الاجمالي (كمؤشر للإنفاق الحكومي الحقيقي) نجد بأن الحكومة اتبعت سياسة مالية صحيحة ومنسجمة مع النظرية الاقتصادية خلال الفترتين (2000 - 2003) و (2003 - 2009) حيث زادة انفاقها لإنقاذ الاقتصاد خلال الفترة الأولى (2000 - 2003)

وخفضت انفاقها خلال الفترة الثانية (2003 – 2009) لتحمي الاقتصاد من الآثار التضخمية والذي يرافق ارتفاع الطلب الكلي مع بعض التحفظات في هذه الفترة على الانفاق خلال العامين 2008 و 2009 الذي ارتفع فيه الانفاق لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية.

أما المرحلة (2009 – 2013) فإننا نجد بأن السياسة المالية المتبعة تعاكس النظرية الاقتصادية، حيث يعاني الاقتصاد من فجوة سالبة إلا أن السياسة المالية لا تزال انكماشية، وهذا لا يساعد الاقتصاد عموماً للخروج من فجوته (يظهر الرسم البياني (ح) نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي).

الرسم البياني (ح) نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي



إذن ما هي النصيحة والمشورة التي يمكن تقديمها لوضعي السياسة المالية بناءً على نتائج الدراسة الأولية؟ بناءً على ما سبق، يمكن الاستنتاج أن على الحكومة أن تزيد من انفاقها، وتحديدًا الرأسمالي منها، لما لهذا النوع من الانفاق آثار إيجابية على الاقتصاد الكلي خصوصاً عندما يعاني الاقتصاد من فجوة إنتاج سالبة، حيث

يظهر الرسم البياني (ط) نسبة الانفاق الرأسمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي، فنجد أن نسبة الانفاق الرأسمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2013 قد بلغ 3.2% تقريباً في حين يبلغ بالمتوسط في باقي دول مجلس التعاون الخليجي 11%.

الرسم البياني (ط) نسبة الانفاق الرأسمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي

